

Distr.: General  
30 April 2024  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين

فيينا، 11 و12 تموز/يوليه 2024

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت\*

منع ومكافحة تهريب المهاجرين من خلال التعاون الدولي

مع معالجة أسبابه الجذرية، تماشيا مع أحكام اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

والبروتوكولات الملحقة بها

منع ومكافحة تهريب المهاجرين من خلال التعاون الدولي مع معالجة أسبابه  
الجذرية، تماشيا مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة  
عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

وثيقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

## أولاً - مقدمة

1- أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه لتيسير مناقشات الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين في اجتماعه الحادي عشر. وهي تعرض مجموعة من المسائل التي قد يود الفريق العامل تناولها أثناء مداولاته. كما تقدم معلومات أساسية واقتراحات عملية فيما يخص الإجراءات التي من شأنها أن تترك أثرا إيجابيا على الجهود الرامية إلى منع ومكافحة جريمة تهريب المهاجرين من خلال التعاون الدولي مع معالجة أسبابه الجذرية، تماشيا مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وتتضمن الورقة إحالات إلى البحوث والممارسات الحالية وأدوات وترتيبات التعاون الإقليمي والدولي، وكذلك النتائج التي جرى التوصل إليها مؤخرا أثناء مشاورات الخبراء، وتسعى إلى التصدي للتحديات التي تعترض النهج الحالية لتنفيذ أحكام المنع والتعاون الواردة في بروتوكول تهريب المهاجرين.



## ثانياً - مسائل للمناقشة

- 2- لعل الوفود تود أن تنظر في أطرها القانونية والسياساتية والتنفيذية الوطنية والمعارف والممارسات المحلية والتحديات القائمة على الصعيد المحلي والتجارب العابرة للحدود التي تتصل بالأسئلة التالية من أجل تيسير مداوالات الفريق العامل بشأن هذا الموضوع:
- (أ) ما هي أحكام بروتوكول تهريب المهاجرين وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة التي تسعى الدول الأطراف حالياً إلى تنفيذها من أجل النهوض بمنع تهريب المهاجرين وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية؟ وما هي الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الدول الأطراف؟
- (ب) ما هي الأسباب الجذرية لتهريب المهاجرين، وما هي بعض التحديات المحددة التي تواجهها الدول الأطراف في التصدي لها؟
- (ج) كيف تتعاون الدول الأطراف على الصعيدين الإقليمي والدولي لمعالجة الأسباب الجذرية لتهريب المهاجرين والتصدي له؟ وما هي الدروس المستفادة من تلك التجارب، وما هي الممارسات الجيدة أو الواعدة المستبناة؟
- (د) كيف يمكن تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأطراف من أجل منع تهريب المهاجرين ومكافحته بمزيد من الفعالية، بما في ذلك من خلال كشف ومنع التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من جرائم تهريب المهاجرين؟
- (هـ) كيف يمكن لأشطة تدريب موظفي إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة أن تتضمن استخدام الفعال للمعلومات المالية والتكنولوجيا الحديثة في حالات تهريب المهاجرين؟

## ثالثاً - الأطر والمعايير القانونية الدولية: التعاون على منع تهريب المهاجرين ومكافحته

- 3- يتضمن بروتوكول تهريب المهاجرين قسماً بعنوان "المنع والتعاون والتدابير الأخرى"، يتألف من المواد من 10 إلى 18. ويمكن توزيع الباب أساساً ضمن ثلاثة مجالات تركيز يُتناول كل واحد منها بالترتيب أدناه.

### إنفاذ القوانين

- 4- أولاً، يتضمن الباب مواد عن تأهب أجهزة إنفاذ القانون ومبادرات الدولة الاستباقية الرامية إلى التفوق على المجرمين واستباق أنشطتهم. فعلى سبيل المثال، تقتضي المادة 10 من الدول الأطراف في البروتوكول، ولا سيما الدول التي لها حدود مشتركة، أو التي تطل على نفس دروب تهريب المهاجرين، أن تتبادل المعلومات بشأن مسائل مثل نقاط الانطلاق والمقصد، والدروب، والناقلين ووسائل النقل التي تستخدمها منظمات التهريب؛ وهوية المهربيين وأساليب عملهم؛ ووسائل وأساليب إخفاء وثائق السفر وإساءة استخدامها؛ والخبرات والممارسات التشريعية؛ والمعلومات العلمية والتكنولوجية التي تستخدمها أجهزة إنفاذ القانون لمنع تهريب المهاجرين وكشفه والتحري عنه.
- 5- وفي السياق ذاته، تؤكد المادة 14 على الحاجة إلى بناء قدرات موظفي الهجرة وغيرهم من الموظفين في المهارات المتخصصة اللازمة للكشف عن تهريب المهاجرين والتحري عنه. وهي تقتضي كذلك التعاون مع الدول الأطراف الأخرى والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وتشمل المجالات المواضيعية المحددة ذات الأولوية لتعزيز القدرات تحسين أمن وثائق السفر وجودتها وكشف الوثائق المزورة، وجمع المعلومات الاستخباراتية الجنائية عن الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين وعن أساليبها، وتحسين كشف تهريب المهاجرين عند المعابر الرسمية وغير الرسمية، وضمان معاملة المهاجرين معاملة إنسانية.

## تدابير التصدي الحدودية والعبارة للحدود

6- ثانياً، يحدد الباب تدابير من أجل تعزيز أمن الحدود وجعل الحدود أكثر قدرة على مواجهة الدخول غير المصرح به. فالمادتان 11 و13، على سبيل المثال، تتناولان التدابير الرامية إلى تعزيز إدارة الحدود وممارسة قدر أكبر من الرقابة على المعابر الحدودية. وتقتضي المادة 11 من الدول الأطراف تعزيز الضوابط الحدودية ومساءلة الناقلين التجاريين لضمان حيازة ركبهم وثائق السفر ذات الصلة. وتعزز المادتان 12 و13 تلك المتطلبات بأحكام تتعلق بأمن الوثائق، حيث تُلزم الدول الأطراف بأن تكفل سلامة وأمن وثائق السفر والهوية وأن تكون تلك الوثائق ذات نوعية يصعب معها التلاعب بها أو إساءة استعمالها بسهولة. كما تُحث الدول الأطراف على التعاون المتبادل والسريع في التحقق من صحة تلك الوثائق.

7- ويُكَبَل البروتوكول اتفاقية الجريمة المنظمة، التي يتمثل هدفها الرئيسي في التعاون الدولي على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها (المادة 1). وتجسد المادة 37 من الاتفاقية والمادة 1 من البروتوكول العلاقة الأساسية بين الصكين، ولهذا السبب ينبغي أخذهما في الاعتبار معاً. وقد وُضِع الصكان كمجموعة، وهما يتضمنان أحكاماً عامة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الأحكام التي تحكم تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة، في الاتفاقية الأم، وعناصر خاصة بتهرب المهاجرين في البروتوكول نفسه<sup>(1)</sup>.

8- ومما له أهمية خاصة في هذا السياق المادة 27 من الاتفاقية التي تشدد على الحاجة إلى تعزيز قنوات الاتصال والتبادل السريع للمعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون بشأن جوانب الجريمة المنظمة. وتلتزم الدول الأطراف، إلى جانب تعزيز قنوات الاتصال بين سلطاتها المعنية بإنفاذ القوانين (الفقرة 1 (أ) من المادة 27)، باعتماد تدابير فعالة للتعاون على إجراء تحريات بشأن الجرائم المشمولة بالاتفاقية من أجل الحصول على معلومات عن الأشخاص أو عن تحركات العائدات أو الممتلكات أو المعدات أو سائر الأدوات المتعلقة بالجريمة (الفقرة 1 (ب) من المادة 27)؛ وتزويد بعضها بعضاً بالأصناف أو كميات المواد اللازمة لأغراض التحليل أو غير ذلك من أغراض التحقيق (الفقرة 1 (ج) من المادة 27)؛ وتشجيع تبادل العاملين، بما في ذلك تعيين ضباط اتصال (الفقرة 1 (د) من المادة 27)؛ وتبادل المعلومات بشأن مختلف الوسائل والأساليب التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة (الفقرة 1 (هـ) من المادة 27)؛ وتبادل المعلومات وتنسيق التدابير الإدارية وغير الإدارية المتخذة لغرض الكشف المبكر عن الجرائم (الفقرة 1 (و) من المادة 27).

9- وبغية وضع اتفاقية الجريمة المنظمة موضع النفاذ، تهيئ الفقرة 2 من المادة 27 منها بالدول الأطراف أن تنظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن التعاون المباشر بين أجهزتها المعنية بإنفاذ القوانين، وكذلك في تعديل تلك الاتفاقات أو الترتيبات حيثما وجدت. وتحدد تلك الاتفاقات، في جملة أمور، السلطات المسؤولة عن التعاون؛ وتُلزم الأطراف بتبادل المعلومات بشأن جهات الاتصال داخل تلك السلطات المختصة بغية ضمان سرعة الاتصال وفعاليتها؛ وتتص على أشكال وسبل ووسائل التعاون، من قبيل تبادل البيانات المتعلقة بالجرائم التي يجري التخطيط لها أو التي ارتكبت؛ وتتص على التعاون في إدارة شؤون الموظفين والتدريب.

(1) ترسي الأحكام المذكورة أعلاه مبادئ أساسية ملموسة تحكم العلاقة بين الاتفاقية وبروتوكول تهريب المهاجرين، من قبيل ما يلي:

(أ) ينبغي تفسير الاتفاقية والبروتوكول معاً (الفقرة 4 من المادة 37 من الاتفاقية والفقرة 1 من المادة 1 من البروتوكول). ولدى تفسير كلا الصكين، ينبغي النظر في جميع الأحكام وإسناد المعنى ذاته بوجه عام للأحكام التي تستعمل صيغة متقاربة الشبه أو متوازنة. ولدى تفسير البروتوكول، يجب أيضاً مراعاة غرضه المحدد (الفقرة 4 من المادة 37 من الاتفاقية)؛

(ب) تطبق أحكام الاتفاقية على البروتوكول مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال (الفقرة 2 من المادة 1 من البروتوكول)؛

(ج) تُعتبر الجرائم التي يحددها البروتوكول جرائم محددة وفقاً للاتفاقية (الفقرة 3 من المادة 1 من البروتوكول). ويكفل هذا المبدأ أن تُدرج أي جرائم محددة لغرض تجريم تهريب المهاجرين تلقائياً ضمن نطاق أحكام الاتفاقية التي تحكم التعاون الدولي في المسائل الجنائية، مثل المادة 16 (تسليم المجرمين) والمادة 18 (المساعدة القانونية المتبادلة).

- 10- وفي حال عدم وجود اتفاقات أو ترتيبات ذات صلة بين الدول الأطراف، جاز لها أيضا أن تعتبر، وفقا للحكم نفسه، اتفاقية الجريمة المنظمة أساسا للتعاون المتبادل في مجال إنفاذ القانون فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بالاتفاقية. وينبغي للدول الأطراف أن تستعيد، كلما كان ذلك ملائما، استفادة تامة من الاتفاقات أو الترتيبات، بما في ذلك المنظمات الدولية أو الإقليمية، لتعزيز التعاون بين أجهزتها المعنية بإنفاذ القوانين.
- 11- وتتناول المواد من 10 إلى 14 من البروتوكول بالتفصيل كيفية تنفيذ المادة 27 من الاتفاقية في التصدي لتهريب المهاجرين وتضع هذا الأمر في سياقه.
- 12- ومن الأمور المحورية لمنع تهريب المهاجرين صون حقوق الإنسان للمهاجرين. وتُحدّد في المادة 16 من البروتوكول أحكام رئيسية في هذا الصدد، حول تقديم المساعدة للمهاجرين وحمايتهم من العنف الذي يمكن أن يسلط عليهم أثناء عملية التهريب، مع التشديد على أولوية دعم حقهم في الحياة وحقهم في عدم الخضوع للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ووفقا لذلك، يُنص على تيسير المساعدة التفصيلية.
- 13- ومن الصكوك الرئيسية الأخرى التي تعزز الالتزامات الواردة في المواد من 10 إلى 14 والمادة 16 من البروتوكول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ففي الفقرة 25 (ب) من الهدف 9 من الاتفاق العالمي، تلتزم الدول باستخدام الآليات عبر الوطنية والإقليمية والثنائية لتبادل المعلومات عن دروب تهريب المهاجرين، وطرق عمل المهريين ومعاملاتهم المالية، ومواطن الضعف التي يواجهها المهاجرون المهربون، وكذلك البيانات الأخرى لتفكيك شبكات التهريب وتعزيز الاستجابات المشتركة.

#### الأسباب الجذرية والحركة الآمنة

- 14- ثالثا، تتضمن المادة 15 من البروتوكول (تدابير المنع الأخرى) أحكاما تعالج، من منظور أطول أجلا، الأسباب الجذرية لتهريب المهاجرين في البلدان التي ينحدر منها المهاجرون. وتشمل تلك الأحكام إجراءات مثل إنكفاء الوعي العام بالطبيعة الإجرامية لتهريب المهاجرين والمخاطر التي يواجهها المهاجرون، من أجل الحيلولة دون استمالة الجماعات الإجرامية المنظمة لهم. ويتعين على الدول الأطراف التعاون في هذا الصدد وتشجيع أو تعزيز البرامج الإنمائية وما يتصل بذلك من تعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ويشمل ذلك برامج تهدف إلى معالجة الفقر والتخلف، من بين مسائل اجتماعية واقتصادية أساسية أخرى قد تؤثر على قرار الهجرة، بما في ذلك الاستعانة بخدمات مهربي المهاجرين.
- 15- وبالمثل، تلتزم الدول، في الهدف 2 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، بمعالجة الدوافع السلبية والعوامل الهيكلية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدانهم الأصلية. ويشمل ذلك الالتزام بإجراءات مثل الاستثمار في البرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتوفير الأمن الغذائي، والصحة والنظافة الصحية، والتعليم، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والتصدي للعنف والتمييز، وإتاحة اللجوء إلى القضاء والحفاظ على سيادة القانون والحوكمة الرشيدة.
- 16- وفي الفقرة 25 (و) من الهدف 9 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، تلتزم الدول بالتعاون فيما بينها ومع الشركاء الآخرين في ميادين التنمية والإعلام والعدالة والتدريب وبناء القدرات مع التركيز على بلدان المصدر للهجرة غير النظامية.
- 17- وتعززا لأهمية التعاون في الإجراءات المحددة في أحكام البروتوكول بشأن المنع والتعاون والتدابير الأخرى، يُطلب إلى الدول الأطراف، بموجب المادة 17 من البروتوكول، أن تنظر في إبرام اتفاقات ثنائية وإقليمية لتحديد أنسب وأنجع التدابير لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين أو تعزيز أحكام البروتوكول فيما بينها.

- 18- وأخيراً، تشمل تدابير المنع والتعاون المنصوص عليها في البروتوكول عودة المهاجرين المهزبين وإعادة إِمَاجهم. وتتناول المادة 18 التزام الدول الأطراف بتيسير وقبول إعادتها ورعاياها والمقيمين الدائمين فيها، وهو ما يشمل الاستجابة السريعة لطلبات التحقق من الجنسية أو الإقامة الدائمة وتقديم وثائق السفر أو الإذن دون المساس بالحقوق الأخرى. ويجوز للدول الأطراف أن تتعاون مع المنظمات الدولية المختصة في تنفيذ المادة 18.
- 19- وبما يتماشى مع المادة 18 من البروتوكول، يُفصّل الهدف 21 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الالتزامات بتعزيز التعاون لتيسير العودة الآمنة والكرامة وإعادة القبول وإعادة الإِمَاج. وتشمل تلك الالتزامات التقيد بالاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية، مثل اتفاقات إعادة القبول؛ وضمان التقييم الفردي ومنع عمليات العودة التي تنطوي على خطر الموت والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وفقاً للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان؛ وتعزيز النهج المراعية للمنظور الجنساني والمراعية للطفل، على سبيل المثال بتوفير الدعم القانوني والاجتماعي والمالي؛ والتعاون في تحديد هوية المواطنين وإصدار الوثائق.
- 20- وأهداف التنمية المستدامة هي إطار دولي مهم آخر يحدد الأهداف ذات الصلة بالتعاون ومنع تهريب المهاجرين. فعلى سبيل المثال، في الغاية 10-7 من أهداف التنمية المستدامة، تُحث الدول على اتخاذ تدابير ترمي إلى "تسهيل الهجرة والتنقل المنظم والأمين والمنتظم والمسؤول للأشخاص"، وذلك مثلاً من خلال سياسات هجرة مدارة على نحو جيد. وفي الهدف 16، تُشجع الدول على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها التصدي للعنف، وإنهاء الإيذاء، ودعم سيادة القانون، وضمان وصول الجميع إلى العدالة.
- 21- وخلاصة القول، يضع البروتوكول وغيره من الصكوك الدولية الأساس لاتباع نهج كلي لمنع تهريب المهاجرين، يحقق التوازن بين التدابير المتخصصة لإنفاذ القانون وأمن الحدود من جهة، والإجراءات التي تركز على حقوق الإنسان والتنمية من جهة أخرى. والتعاون بين الدول الأطراف في البروتوكول والشركاء الرئيسيين أمر حاسم لتحقيق هذا الهدف.

## رابعاً - التحديات: لمحة عامة عن المسائل المطروحة والمواضيع المتصلة بها والإرشادات ذات الصلة

### ألف - معلومات أساسية

- 22- قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن العدد الإجمالي للنازحين قسراً في منتصف عام 2023 بلغ 110 ملايين شخص، بما في ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء والأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية والنازحون داخلياً<sup>(2)</sup>. وتُظهر الإحصاءات التي نشرها صندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجتمعة أنه بين عامي 2010 و2020، زاد حجم الهجرة القسرية بأكثر من الضعف (إلى 90 مليون في عام 2020)، حيث نما على نحو أسرع من إجمالي سكان العالم (7,8 بلايين في عام 2020) ومن حجم الهجرة الدولية بشكل عام<sup>(3)</sup>.

(2) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Refugee Data Finder, Data insights, "What is the difference between population statistics for forcibly displaced and the population that UNHCR protects and/or assists?" متاح على الرابط [www.unhcr.org/refugee-statistics/insights/explainers/forcibly-displaced-pocs.html](http://www.unhcr.org/refugee-statistics/insights/explainers/forcibly-displaced-pocs.html).

(3) Ludger Pries, Oscar Calderon Morillón and Brandon Amir Estrada Ceron, "Trajectories of forced migration: Central American migrants on their way toward the USA", *Journal on Migration and Human Security*, vol. 12, No. 1 (March 2024), pp. 39-53.

23- ويندرج من بين فئات المهاجرين القسريين وغيرهم من المهاجرين المختلطين أولئك الذين يسهّل مهربي المهاجرين سفرهم من أجل الربح أو المنفعة المادية. وبالإشارة إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط وحدها، يُظهر تحليل أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) زيادة بنسبة 58 في المائة في عدد الأشخاص المهربيين أو الذين جرت محاولات لتهريبهم عبر البحر الأبيض المتوسط بين عامي 2022 و2023<sup>(4)</sup>. ومن حيث البيانات الأولية، يعني ذلك أن ما لا يقل عن 223 000 شخص هُربوا أو جرت محاولات لتهريبهم على طول درب وسط البحر الأبيض المتوسط في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن العدد التقديري للأشخاص الذين تعرضوا لجرائم التهريب ومحاولات التهريب في عام 2022، البالغ 141 000 شخص<sup>(5)</sup>.

24- وعلى الرغم من الجهود الجارية في مجال العدالة الجنائية للتصدي لتهريب المهاجرين، فإنه زاد بمستويات لم يسبق لها مثيل، مما يشير إلى أوجه قصور محتملة في النهج الحالية.

25- وينشأ الطلب على تهريب المهاجرين من رغبة الأشخاص القوية في الهجرة، إلى جانب عدم إمكانية الاستعادة من المسارات القانونية للهجرة العادية وصعوبة الهجرة بصورة مستقلة. وكذلك تسهم العقوبات التي تحول دون ممارسة حقوق حرية التنقل والفساد والشواغل المتعلقة بالسلامة في الطلب على تهريب المهاجرين في مناطق معينة<sup>(6)</sup>.

## باء - الأسباب الجذرية لتهريب المهاجرين

26- أظهرت الأبحاث أن الناس يشعرون بضرورة ملحة للهجرة بسبب مسائل مثل الحوكمة السيئة والعنف والفساد والفقر المستوطن<sup>(7)</sup>. فعلى سبيل المثال، في دراسة حديثة عن الهجرة الإقليمية، أشار مهاجرون من أمريكا الوسطى أجريت معهم مقابلات إلى أنهم حاولوا في البداية الانتقال داخل الحدود الوطنية، لكنهم قرروا بعد ذلك القيام برحلة محفوفة بالمخاطر إلى أمريكا الشمالية بسبب الخوف من العصابات، ونقص الفرص التعليمية في بلدانهم، وتقصي الفقر<sup>(8)</sup>. وإضافة إلى الظروف الاقتصادية السيئة والخوف من العنف والإجرام، تشمل الأسباب الرئيسية الأخرى للهجرة القسرية الخوف من النزاعات العنيفة والحرب، والتجنيد القسري في الجماعات المسلحة، والاضطهاد والتمييز<sup>(9)</sup>. وأظهرت الأبحاث أنه بالنسبة للكثيرين، لا يتعلق الأمر في أغلب الأحيان بما إذا كان يجب المغادرة أساساً، بالنظر إلى أن البقاء ليس وارداً، وإنما هي مسألة تتعلق بالشروط التي تقع الهجرة بموجبها<sup>(10)</sup>. ويكون الناس على استعداد لتعرض أنفسهم لخطر كبير بسبب اليأس والغياب الموضوعي للبدائل.

(4) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), UNODC Observatory on Smuggling of Migrants, "Update #2: April 2024" (يصدر قريباً؛ سيُنشر في تشرين الأول/أكتوبر 2024).

(5) UNODC Observatory on Smuggling of Migrants, "Update #1: March 2022". على الرابط [www.unodc.org](http://www.unodc.org).

(6) UNODC Observatory on Smuggling of Migrants, "Migrant smuggling from Nigeria: key findings" على الرابط [www.unodc.org](http://www.unodc.org)؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين (نيويورك، 2013).

(7) Erol Yayboke, "Addressing the root causes of migration to strengthen national security", in *Human Rights in a Shifting Landscape: Recommendations for Congress*, Centre for Strategic and International Studies (Washington, D.C., 2019).

(8) Pries, Calderon Morillón and Estrada Ceron, "Trajectories of forced migration"

(9) المرجع نفسه.

(10) Yayboke, "Addressing the root causes of migration to strengthen national security"

- 27- ولا يؤدي تقييد مسارات الهجرة النظامية إلى وقف حركة الهجرة، ولكنه يدفع بدلا من ذلك الأشخاص غير القادرين على الوصول إلى تلك المسارات نحو من يعملون في الظل، أي نحو المهريين. كما أنه يخلق فرصا لأنواع أخرى من الجريمة المنظمة. فعلى سبيل المثال، أظهرت الدراسات تقاربا بين سوقتي المخدرات وتهريب المهاجرين في بعض المناطق، مثل الحالات الموثقة جيدا لمنظمات المخدرات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات في المكسيك التي تفرض رسوما على مهريي المهاجرين للسماح لهم بالعمل عبر الحدود، وإجبار المهاجرين على حمل حقايب ظهر مليئة بالمخدرات على طول نفس الدروب<sup>(11)</sup>.
- 28- وخلصت دراسة أصدرها المكتب مؤخرا عن تهريب المهاجرين في جنوب شرق آسيا إلى أن الطلب على تهريب المهاجرين بين اللاجئين والمهاجرين تدفقه العوامل التالية: (أ) النقص المتصور في فرص الهجرة النظامية في سياقات النزاع والعنف والاضطهاد<sup>(12)</sup>؛ (ب) انعدام الجنسية وتعذر الحصول على وثائق السفر والهوية؛ (ج) محدودية أو انعدام الخيارات المتاحة لهجرة اليد العاملة النظامية؛ (د) البيئات التي يتفشى فيها الفساد. فعلى سبيل المثال، أشار العديد من الروهينغيا من ميانمار الذين أجرى معهم المكتب مقابلات إلى أنهم اضطروا إلى المغادرة بسبب المضايقات والاضطهاد والعنف على يد السلطات والمواطنين العاديين، وأن المسائل الأمنية (مثل خطر التعرض للقتل أو الإيذاء) أجبرتهم على الاستعانة بالمهريين. كما أشير إلى انعدام الجنسية واستعصاء الحصول على وثائق السفر كسبب رئيسيين للاستعانة بالمهريين<sup>(13)</sup>.
- 29- كما أشار مهاجرون من جنسيات أخرى ممن أجريت معهم مقابلات في المنطقة، بمن فيهم مواطنون كمبوديون وفيتناميون وأفغان وصوماليون، إلى انعدام الأمن والخوف والتمييز وتعذر الوصول إلى سبل كسب العيش والتعليم كدوافع لهجرتهم. وكان لدى المهاجرين الذين جرت مقابلتهم تصور بأن الاستعانة بالمهريين أسهل وأرخص من دروب الهجرة النظامية التي غالبا ما تتطوي على تكاليف باهظة وإجراءات بيروقراطية<sup>(14)</sup>.
- 30- وأشير أيضا إلى المسائل المتعلقة بالمناخ بوصفها سببا يؤثر في قرار الهجرة ومحركا لتهريب المهاجرين في بعض الحالات. وفي الغالب، كانت الأحداث المفاجئة مثل الفيضانات أو العواصف هي الدوافع الرئيسية لمثل هذه الهجرة، ولكن أبلغ أيضا عن أحداث بطيئة الحدوث مثل أمراض الماشية والمحاصيل أو درجات الحرارة القصوى. وأشار ثلاثة من كل أربعة مهاجرين بنغلاديشيين أجريت مقابلات معهم إلى المسائل المتعلقة بالمناخ بوصفها مؤثرات رئيسية في قرارهم بشأن الهجرة<sup>(15)</sup>.
- 31- كما حُدد الفساد باعتباره محركا وممكنا رئيسيا لتهريب المهاجرين. وكان لدى المهاجرين المهريين الذين أجريت مقابلات معهم اعتقاد بأنهم بحاجة إلى مهري للتعامل مع السلطات بسبب التواطؤ بين المهريين والمسؤولين والرشاوى التي تُدفع للسلطات لتيسير التنقل<sup>(16)</sup>.
- 32- وكشفت دراسة أخرى عن تهريب المهاجرين من القرن الأفريقي إلى أوروبا أن النزاعات المستعصية والحوكمة السيئة دفعت اللاجئين وطالبي اللجوء الفارين من الاضطهاد السياسي وغيره من أشكال الاضطهاد

(11) المرجع نفسه.

(12) UNODC Observatory on Smuggling of Migrants, *Migrant Smuggling in Southeast Asia: Research Findings on Migrant Smuggling in Southeast Asia* (Vienna, 2024). متاح على الرابطين [www.unodc.org](http://www.unodc.org) و <https://storymaps.arcgis.com/stories/24c172302ab64ad0b786ee16fa8e601c>

(13) المرجع نفسه.

(14) المرجع نفسه.

(15) المرجع نفسه.

(16) المرجع نفسه.

إلى المغادرة. وغادرت فئات أخرى من المهاجرين بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل في أماكن أخرى، وغادرت فئة ثالثة بسبب الضرورات الاجتماعية والنفسية للانضمام إلى أقاربهم<sup>(17)</sup>.

33- وبينت الدراسة نفسها أن تهريب المهاجرين تدفعه أيضاً التدابير الرادعة غير الفعالة للعدالة الجنائية، التي تتسم بانخفاض مستويات الملاحقة القضائية والإدانة للمهريين، والتي يفاقمها تواطؤ الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ولوحظ أن أفراد أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة لا يتقاضون أجوراً جيدة، ومن ثم يسهل وقوعهم في الفساد. وفي الحالات القصوى، من المعروف أن القوافل العسكرية ترافق اللاجئين والمهاجرين المهريين مقابل نسبة مئوية من رسوم التهريب<sup>(18)</sup>.

34- ومن المسائل الأخرى المستبانة اختلاف أولويات السياسة العامة لبعض بلدان المصدر والعبور مقارنة بأولويات بلدان المقصد. وكما هي الحال في جنوب آسيا، تشكل التحويلات جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان المنشأ التي شملتها الدراسة؛ ففي الصومال، على سبيل المثال، تشكل التحويلات 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي إثيوبيا تمثل 5 في المائة. والتحويلات آلية ناجعة للحد من الفقر وتحسين الظروف، ويمكن أن يكون لها أثر مباشر على مصلحة الدول في اتخاذ تدابير تعوق الهجرة<sup>(19)</sup>.

35- وتشمل الدوافع المستبانة لتهريب المهاجرين في بلدان العبور (مثل ليبيا والسودان) الاهتمام بالدخل المتولد من المهاجرين العابرين؛ وكلما طالّت مدة بقائهم، زاد دعمهم للاقتصاد المحلي<sup>(20)</sup>. وظهرت نتيجة مماثلة فيما يتعلق بمجتمعات السكان الأصليين في منطقة دارين في أمريكا الوسطى حيث يرشدون المهاجرين عبر أراضيهم مقابل أجر يزيد بكثير عما يمكنهم كسبه من زراعة المحاصيل<sup>(21)</sup>.

36- وفيما يتعلق بتهريب المهاجرين في غرب أفريقيا وشمالها، سواء داخل هاتين المنطقتين أو على نطاق البحر الأبيض المتوسط، وجد تقييم أجراه المكتب مؤخراً للتهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية<sup>(22)</sup> أن الطلب على تهريب المهاجرين لا يكون مدفوعاً بالعوامل الاقتصادية فحسب، وإنما أيضاً بعوامل شخصية وعائلية (خاصة بالنسبة للمهاجرات)، إلى جانب العنف وانعدام الأمن والنزاعات بالنسبة للقادمين من بلدان متأثرة بالنزاعات. وأشار إلى هذه المسائل، إلى جانب التحديات في الوصول إلى مسارات الهجرة القانونية، بوصفها أسباباً للاستعانة بالمهريين. ومن المثير للاهتمام أنه حتى في المناطق التي تتسم بإمكانية السفر بدون تأشيرة، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار بروتوكول حرية التنقل، تبين أن المهاجرين ما زالوا يعتمدون على المهريين. وتشمل أسباب تلك الظاهرة الفساد المستشري والتكاليف الباهظة للحصول على وثائق السفر والهوية. ففي حين أن سلطات الدولة غالباً ما تستغرق شهوراً لمعالجة وثائق السفر والهوية بسعر مرتفع، يمكن للمهريين تزوير الوثائق في غضون ساعات وتقديمها مقابل جزء من السعر<sup>(23)</sup>.

37- وعلاوة على ذلك، فإن طلبات الرشوة من قبل المسؤولين الفاسدين على الحدود تخلق حاجزاً أمام حرية الحركة، بحيث يكون المهريون في وضع يسمح لهم بالتفاوض على رشاًوى أقل قيمة وأكثر قابلية للتنبؤ

(17) Assefaw Bariagaber, "States, migrants, and the challenge of international human smuggling and trafficking in the Horn of Africa", *Journal of Global South Studies*, vol 40, No. 2 (2023), pp. 249–273.

(18) المرجع نفسه.

(19) المرجع نفسه.

(20) المرجع نفسه.

(21) International Crisis Group, "Bottleneck of the Americas: crime and migration in the Darien Gap", Latin America Report, No. 102 (Brussels, 2023).

(22) UNODC, "Smuggling of migrants in the Sahel: Transnational Organized Crime Threat Assessment – Sahel" (Vienna, 2022).

(23) المرجع نفسه.



- بها باستخدام شبكات الاتصال الخاصة بهم في أجهزة الشرطة وسلطات مراقبة الحدود ومراكز الاحتجاز. وهذا يجعل المهريين أكثر جاذبية حتى للمهاجرين الذين يحملون وثائق سفر شرعية<sup>(24)</sup>.
- 38- وكشف التحليل أيضا أن المهريين يُعتبرون مصدرا مهما للمعلومات. ففي البيانات المحفوظة بالمخاطر، قد يتعرض المهاجرون للإيذاء سواء بوجود المهري أو بدونه. ومع ذلك، أفادت المهاجرات اللواتي أجرى المكتب معهن مقابلات بأنهن يفضلن الهجرة بمساعدة مهري في تلك الظروف<sup>(25)</sup>.
- 39- وأشار المهريون الذين قابلهم المكتب إلى أنهم يضلعون في التهريب لكسب أموال إضافية؛ وكثير منهم لديهم وظائف أخرى. ويساعد التهريب في إطعام أسرهم، وهو أكثر ربحية من الاقتصاد الرسمي. وذكر كثيرون أيضا أنهم يستندون إلى أسباب خيرية، أي مساعدة اللاجئين والمهاجرين.
- 40- ويُعدُّ المال دافعا رئيسيا للضلوع في تهريب المهاجرين. وتقدّر الدراسة العالمية التي أجراها المكتب في عام 2018 حول تهريب المهاجرين أن ما لا يقل عن 2,5 مليون مهاجر هُربوا في عام 2016 مقابل عائد اقتصادي يتراوح بين 5,5 بلايين و7 بلايين دولار. وتتحدد الرسوم المتقاضاة من فرادى المهاجرين إلى حد كبير على أساس مسافة مسار التهريب، وعدد المعابر الحدودية، والظروف الجغرافية، ووسائل النقل المستخدمة، واستخدام وثائق السفر أو الهوية المزورة، وخطر الانكشاف وعوامل أخرى. وعلى الرغم من ذلك، لا يُجرى سوى عدد قليل من التحقيقات المالية لمعالجة حالات تهريب المهاجرين.
- 41- ولتدابير إنفاذ قوانين الهجرة تأثير محدود ما لم تقترن بمسارات قانونية مرنة. وتحمي مسارات الهجرة النظامية حقوق المهاجرين وتقلل من قدرة الجماعات الإجرامية على الترحيل من مجتمعات المهاجرين.

## خامسا - الاستجابات: لمحة عامة عن الممارسات الجيدة أو الواعدة والدروس المستفادة

### ألف - التعاون القائم لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين

- 42- يتعلق العديد من الأمثلة على التعاون على منع تهريب المهاجرين ومكافحته على الصعيد العالمي بالتعاون العملي لمنع تهريب المهاجرين من خلال كشف وثائق السفر المزورة والأثر الرادع للتحقيق في الجريمة وملاحقة مرتكبيها.
- 43- فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو 2023، دعمت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمكتب والمنظمة الدولية للهجرة عملية كاريسكا، وهي مرحلة ثانية لعملية مشتركة لإنفاذ القانون ضمت 21 بلدا عضوا في الجماعة الكاريبية ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى لتضييق الخناق على العصابات الإجرامية الضالعة في تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص على امتداد مختلف ممرات الهجرة المعروفة داخل المنطقة ومن أماكن بعيدة مثل أفريقيا وآسيا. وجاءت العملية بعد جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها بين البلدان من خلال مركز مشترك للاتصالات الإقليمية أدار نظاما للمعلومات المسبقة عن الركاب على مدى فترة من الزمن قبل العملية. ومن أفضل الممارسات الملحوظة التبادل المركزي للمعلومات الاستخباراتية من خلال مركز الاتصالات الإقليمي المشترك مما يسرّ الرصد والتخطيط الاستباقيين للاتجاهات قبل اتخاذ إجراءات جيدة التنسيق أثناء العملية وما بعدها. وأسفر ذلك أيضا عن تحديد الصلات بين تهريب المهاجرين وأنواع أخرى من الجريمة المنظمة التي ترتكبها نفس الجماعات على نطاق قارات مختلفة<sup>(26)</sup>.

(24) المرجع نفسه.

(25) المرجع نفسه.

(26) المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى والكاريبي التابع للمكتب في بنما.

44- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أدت النسخة الخامسة من عملية "توركيزا" (Turquesa) ضد تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في أمريكا الوسطى إلى اعتقال 257 شخصا، وإنقاذ 163 ضحية محتملة، واكتشاف 12 000 مهاجر غير شرعي من 69 بلدا. وقد تحققت تلك النتيجة عن طريق تعاون 33 بلدا عند نقاط العبور الرئيسية لتعطيل الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين. ودعمت الإنترنت والمكتب والمنظمة الدولية للهجرة العملية التي شاركت فيها شبكة من المدعين العامين منذ البداية من أجل ضمان أن تعقب الاعتقالات مباشرة ملاحظات قضائية في نهاية العملية<sup>(27)</sup>.

45- وفي الجنوب الأفريقي، ضيقت عملية "بانو" الخناق على الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على نطاق ستة بلدان في المنطقة في عامي 2018 و2019. وكان أحد مجالات تركيز العملية تقام تهريب المهاجرين وضمان تمكّن الإناث العابرات ضحايا الاعتداء الجنسي من الوصول إلى العدالة. وشاركت ضحايا الجريمة من الإناث ومنظمات المجتمع المدني في عملية جمع المعلومات الاستخباراتية، وتولت ضابطات شرطة زمام المبادرة في تنفيذها. وأسفرت المرحلة الأولى من العملية عن اعتقال 21 شخصا وإنقاذ 87 ضحية، مع ملاحظات ناجحة في بعض البلدان المعنية على الأقل<sup>(28)</sup>.

46- وفي الجزائر ومصر والمغرب، عززت مبادرة يدعمها المكتب القدرة على تعقب وتعطيل التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بتهريب المهاجرين، من خلال تقديم التدريب للمئات من أفراد أجهزة إنفاذ القانون والمدعين العامين على إجراء تحقيقات مالية موازية إلى جانب التحقيقات الجنائية في حالات تهريب المهاجرين. وسيُوسّع نطاق هذه المبادرة لتشمل جميع بلدان شمال أفريقيا على طول دروب تهريب المهاجرين المعروفة.

47- وفيما يتعلق بتبادل المعلومات عن اتجاهات المهريين وأساليب عملهم، من الأمثلة الرئيسية على ذلك مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، وهي منتدى إقليمي يدعم التعاون والحوار ووضع السياسات فيما يتعلق بالهجرة غير النظامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها<sup>(29)</sup>.

48- وبالمثل، تبيّن عملية بودابست، وهي منصة أوروبية لتحديد ومعالجة تحديات الهجرة المستجدة، الحوار بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ولا سيما البلدان الواقعة في منطقة طريق الحرير (أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وبنغلاديش والعراق)<sup>(30)</sup>.

49- وهناك أيضا أمثلة على التعاون الإنمائي لمعالجة الأسباب الجذرية لتهريب المهاجرين في بلدان المنشأ. فعلى سبيل المثال، في عام 2023، أعلنت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة عن استثمار 450 مليون دولار في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس من خلال زيادة الفرص الاقتصادية، وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية، والحد من الجريمة والعنف<sup>(31)</sup>.

50- ويقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة المالية والمعونات الإنمائية لإبرام اتفاقات إعادة القبول مع بلدان المنشأ. وعلى الرغم من أن تلك المساعدة تقلل من تدفقات الهجرة غير النظامية إلى حد ما، فإنها لا تعوض الأرباح المتأتية من التهريب. ولذلك، من أجل تحقيق الأثر المطلوب، هناك حاجة إلى حوافز إضافية، مثل منح

(27) المرجع نفسه.

(28) المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمكتب.

(29) انظر [www.baliprocess.net](http://www.baliprocess.net).

(30) انظر [www.budapestprocess.org](http://www.budapestprocess.org).

(31) USAID, "USAID announces more than \$450 million in development funding to address root causes of migration in Central America", press release, 28 November 2023.

تأثيرات للمهاجرين الذين لم يحاولوا مطلقاً الهجرة على نحو غير نظامي (على سبيل المثال، عن طريق نظام اليانصيب) مقابل الإعادة السريعة. وتوجد شراكات للتنقل مع بلدان في شمال أفريقيا مثل تونس والمغرب كسابقة. وقد أنشئت تلك الشراكات خصيصاً لمنع الهجرة غير النظامية، وليس لتسهيل هجرة اليد العاملة<sup>(32)</sup>.

51- ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، قد لا تتجح اتفاقات إعادة القبول في الحالات التي لا تُمنح فيها بلدان المنشأ حافزاً لإبرامها. ويمكن لنظم تيسير التأشيرات والإعفاء من التأشيرات، والوصول إلى هجرة اليد العاملة، والحوافز التجارية والتقنية والمالية أن تشجع البلدان على التعاون بفعالية في إدارة الهجرة وإعادة قبول المهاجرين<sup>(33)</sup>. وإضافة إلى ذلك، إذا نُفذت اتفاقات إعادة القبول على نحو لا يحترم حقوق الإنسان، فقد يتولد لدى دول المنشأ والعبور تصور سلبي بأن تلك الاتفاقات عبارة عن أداة أحادية الجانب للإنفاذ، وقد لا تمتثل لها بسبب التصور السلبي. ويجب أن تمتثل اتفاقيات إعادة القبول للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي توفير فرص الهجرة الآمنة والنظامية كجزء من نهج كلي إزاء إعادة القبول. وثمة حاجة إلى مزيد من الحوار بين البلدان لتعزيز الحوافز ذات الصلة وضمان احترام قانون حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في عدم الإعادة القسرية وحق الأطفال في أن يحافظوا على مصالحتهم الفضلى<sup>(34)</sup>.

52- وثمة استراتيجية أخرى للتعاون من أجل معالجة الأسباب الجذرية تتمثل في زيادة الوعي العام. فعلى سبيل المثال، يهدف جزء من الصندوق الاستئماني للطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي لأفريقيا، الذي أطلقه الشركاء الأوروبيون والأفارقة في قمة فاليتا حول الهجرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، إلى إحاطة المجتمعات المحلية والمهاجرين المحتملين بمخاطر وأخطار الهجرة غير النظامية، بما في ذلك تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وبحلول حزيران/يونيه 2023، وصلت حملة التوعية إلى أكثر من 21 مليون شخص في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحدها<sup>(35)</sup>.

53- ووجدت البحوث أن المهاجرين يميلون إلى الثقة في الأشخاص الآخرين ممن هم في نفس وضعهم الذين يتغلبون على العقبات التي تحول دون التقدم ويغتنمون فرص كسب العيش (أي مواطنيهم الذين نجحوا في الهجرة) أكثر من ثقتهم في المنظمات الدولية والحكومات. وهذا يؤكد علم النفس المعرفي الذي يدعم فكرة أن البشر يميلون إلى البحث عن المعلومات التي تتسق مع المعتقدات والقيم والهويات الاجتماعية الراسخة بالفعل ويقللون من أهمية المعلومات التي تتعارض مع ذلك. ويتشكل التطلع إلى الهجرة من خلال السياق الاجتماعي والتاريخ وثقافة الهجرة الراسخة والفرص الاقتصادية المحلية الضئيلة. بيد أن المصادر التي يثق بها المهاجرون لا تملك دائماً المعلومات الكاملة<sup>(36)</sup>.

54- وتهدف معظم الحملات من هذا النوع عموماً إلى زيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية، والظروف المعيشية الصعبة كمهاجر غير مؤتمن أثناء العبور وعند المقصد، وفوائد البقاء في الوطن وعدم الهجرة، وأثر سياسات الهجرة الأكثر صرامة في بلدان المقصد، ولكنها نادراً ما تغطي حقوق الإنسان والهجرة الآمنة. وتبين البحوث أن تلك الحملات من المرجح أن يكون لها تأثير ضئيل، خاصة إذا كانت تستند إلى افتراض أن المهاجرين

(32) Mattia Toaldo, "Don't close borders, manage them: how to improve EU policy on migration through Libya" (London, European Council on Foreign Relations, 2017).

(33) International Organization for Migration, "Global Compact thematic paper: readmission" (2017) على الرابط [www.iom.int](http://www.iom.int).

(34) المرجع نفسه.

(35) European Union, Emergency Trust Fund for Africa, "Improved migration management in countries of origin, transit and destination" (2023).

(36) Danish Institute for International Studies, *Does Information Save Migrants' Lives? Knowledge and Needs of West African Migrants en Route to Europe* (Copenhagen, 2021).

غير ملمّين بالمخاطر التي قد يواجهونها. كما أن الحملات تكون عديمة الفعالية إذا جرى تجاهل المخاطر المتعلقة بالبقاء والضغط من أجل الهجرة الناشئ عن الظروف الأسرية أو الاجتماعية والاقتصادية<sup>(37)</sup>.

55- وهذا لا يعني أن المهاجرين لا يحتاجون إلى معلومات. فعلى سبيل المثال، قال مهاجرون شملهم استطلاع في غاو بمالي وأغاديز بالنيجر إنهم يقدّرون الحصول على معلومات أفضل بشأن الوضع والمخاطر في المنطقة وأين يمكن العثور على المساعدة الإنسانية وسبل العيش، مثل الدعم المالي والمياه والغذاء والمساعدات الطبية، إلى جانب المعلومات اللوجستية عن الرحلة، مثل كيفية عبور الحدود بأمان. ومن شأن تلك المعلومات أن تمكّنهم من اتخاذ قرارات سفر أكثر أماناً من حيث ما إذا كانوا سيتراجعون أم يستمرون. وانتقد المهاجرون الحملات التي تقوم بها الجهات الفاعلة ذات المصلحة الخاصة في الحد من تدفقات الهجرة، لا سيما عندما لا توجد قنوات قانونية وبدائل للهجرة. ومثل هذه الحملات تقف مصداقيتها لدى المهاجرين. ويتحمل المهاجرون مخاطر محسوبة استناداً إلى المعلومات المتاحة لهم، حيث يقيّمون المخاطر المرتبطة بالبقاء أو الهجرة وفقاً للموارد الاجتماعية والاقتصادية المتاحة لهم<sup>(38)</sup>.

56- وينبغي ألا تؤدي التدابير المتخذة لمكافحة تهريب المهاجرين إلى تفاقم الخطر الذي يتعرض له المهاجرون؛ وبناء على ذلك، من المهم النظر في أثر تلك التدابير على المجتمعات المحلية. وينبغي تنفيذ التدابير المضادة بالتشاور مع المجتمعات المحلية وبموافقتها. وهذه العمليات ضرورية لضمان أن يُنظر إلى التدابير الناتجة باعتبارها جزءاً من مصالح المجتمعين الوطني والمحلي وليست شيئاً مفروضاً من الخارج<sup>(39)</sup>. وفي النيجر، بيّن تحليل أجراه المكتب أن تنفيذ قوانين مكافحة تهريب المهاجرين ربما يكون قد ساهم عن غير قصد في ظهور دروب تهريب جديدة تربط بين النيجر وليبيا ومراكز في الجزائر. ووفقاً للتقرير نفسه، ربما تكون الاستجابة ذات الصلة قد أسفرت أيضاً عن دروب أكثر تنوعاً وممارسات تهريب أكثر سرية حيث حاول المهريون التهرب من زيادة الرقابة من قبل قوات الأمن، مما جعل التجربة أكثر خطورة بالنسبة إلى المهاجرين<sup>(40)</sup>. ووفقاً لتحليل جارٍ للمكتب، تستهدف تدابير مكافحة التهريب الجهات الفاعلة من المستوى المنخفض، مما يمكن الشبكات الأكثر تطوراً والجماعات الإجرامية الأقوى والأكبر حجماً من السيطرة.

## باء - تعزيز التعاون الدولي على منع تهريب المهاجرين ومكافحته

57- في عام 2022، أجرى المكتب بحثاً حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في أوكرانيا حيث أُرسيّت سابقة جيدة فيما يتعلق بمنع تهريب المهاجرين<sup>(41)</sup>. وفي ذلك الوقت، فر أكثر من 8,13 ملايين شخص مؤخراً من أوكرانيا للإقامة في الخارج، ومن هذا العدد، استُقبل 7,86 ملايين شخص في البلدان الأوروبية، بما في ذلك 2,85 مليون شخص في الاتحاد الروسي<sup>(42)</sup>.

58- وسُجل ما مجموعه 270 000 لاجئ من أوكرانيا في كندا والولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2022. وفي الولايات المتحدة، يَسر برنامج "متحدون من أجل أوكرانيا" إلى حد كبير دخول اللاجئين من

(37) المرجع نفسه.

(38) المرجع نفسه.

(39) استناداً إلى عرض قدمه المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا التابع للمكتب في اجتماع فريق خبراء بشأن تنقيح القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين في 14 آذار/مارس 2024.

(40) UNODC, "Smuggling of migrants in the Sahel" (2022).

(41) UNODC, "Conflict in Ukraine: key evidence on risks of trafficking in persons and smuggling of migrants" (Vienna, 2022).

(42) المرجع نفسه.

أوكرانيا. ودخل البعض باستخدام أنواع مختلفة من التأشيرات (مثل تأشيرات السياحة أو الدراسة). وسافر العديد منهم بدون تأشيرة عبر المكسيك ودخلوا الولايات المتحدة عبر الحدود البرية، بينما تولى تسهيل إجراءات آخرين برنامج قبول اللاجئين في الولايات المتحدة<sup>(43)</sup>.

59- وفي كندا، يسرت تأشيرة التصريح الكندي الأوكراني للسفر في حالات الطوارئ السفر المنتظم للأوكرانيين النازحين<sup>(44)</sup>.

60- وفي الاتحاد الأوروبي، لتسهيل حركة اللاجئين عبر الحدود، فُعِلَ توجيه المجلس الأوروبي 2001/55/EC بشأن المعايير الدنيا لتوفير الحماية المؤقتة في حالة التدفق الجماعي للنازحين وبشأن التدابير التي تعزز توازن الجهود بين الدول الأعضاء في استقبال هؤلاء الأشخاص وتحمل عواقبه فيما يخص الأشخاص الفارين من أوكرانيا في 4 آذار/مارس 2022، ومُدَّت حتى آذار/مارس 2024. وأسهم برنامج الحماية المؤقتة وغيره من برامج الحماية الوطنية المماثلة للأوكرانيين الذين يصلون إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدخول بدون تأشيرة إلى جميع تلك البلدان تقريبا، في التقليل بدرجة كبيرة من حاجة الفارين من الحرب إلى الاستعانة بمهربي المهاجرين. وغالبية عمليات عبور الحدود المتعلقة بالنازحين بسبب الحرب من أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وعبر جمهورية مولدوفا إلى الاتحاد الأوروبي، وداخل الاتحاد الأوروبي، كانت الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس)، ولا تزال، تعتبرها منتظمة وقانونية<sup>(45)</sup>.

61- وبالنسبة للأشخاص الفارين من أوكرانيا المشمولين بالحماية المؤقتة، لم يكن هناك شرط أن يقدم طالبو اللجوء طلبات للحصول على الحماية الدولية في أول بلد وصول إلى الاتحاد الأوروبي (بما يتماشى مع لائحة دبلن للاتحاد الأوروبي). ويُسمح للأشخاص الذين يتمتعون بوضع الحماية المؤقتة بالسفر إلى بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى لمدة تصل إلى 90 يوما خلال فترة 180 يوما. ولذلك، من غير المرجح أيضا أن يكون تهريب المهاجرين وريادا في سياق انتقال الأوكرانيين داخل الاتحاد الأوروبي ("الحركات الثانوية") لأن لديهم حرية القيام بذلك على نحو منتظم. ويحظى حاملو وضع الحماية المؤقتة بمجموعة من الحقوق، ما يجعلهم قادرين على الصمود أمام الاتجار وغيره من أشكال الإيذاء. وتشمل تلك الحقوق الحصول على العمل، والسكن، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم للأطفال، والخدمات المصرفية. ويمكن تمديد تصريح إقامة الحماية المؤقتة، وهو صالح لمدة عام، لمدة تصل إلى ثلاث سنوات<sup>(46)</sup>.

62- ونتيجة لذلك، كان الإطار ناجحا إلى حد كبير في منع تهريب المهاجرين، مما يشير أيضا إلى أن الدخول القانوني والوضع القانوني عاملان مهمان في القدرة على الصمود في وجه الاتجار بالأشخاص. واستنادا إلى هذه الممارسة الجيدة، إذا وسعت الدول الأطراف نطاق هذا النوع من الحماية ليشمل مواطني البلدان التي تمر بحالات نزاع، فإن ذلك سيقبل إلى حد كبير من حدوث تهريب المهاجرين على الصعيد العالمي.

63- والمسارات المنتظمة نهج رئيسي لمنع تهريب المهاجرين. وتدعو شبكة الأمم المتحدة للهجرة إلى اعتماد مسارات منتظمة محددة، بما في ذلك ما يلي: تأشيرات لم شمل الأسرة؛ ومسارات هجرة اليد العاملة على أساس التحديد الاستباقي لاحتياجات سوق العمل على نطاق مجموعة واسعة من المجالات؛ والقبول للأغراض الإنسانية الذي يوفر بدائل للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعا هشّة؛ وتصاريح الإقامة والعمل المؤقتة، والتأشيرات الإنسانية، ومتطلبات التأشيرة المخفّفة للأشخاص المتضررين من أحداث المناخ؛

(43) المرجع نفسه.

(44) المرجع نفسه.

(45) المرجع نفسه.

(46) المرجع نفسه.

والتأثيرات الصحية وبرامج تنظيم الأوضاع للحد من حالات الضعف بالنسبة إلى المهاجرين غير الشرعيين؛ وتأثيرات الناجين من الاتجار والعنف القائم على النوع الاجتماعي<sup>(47)</sup>.

64- ومن النهج البارزة الأخرى للتعاون في معالجة الأسباب الجذرية لتهريب المهاجرين "خطة ماتى"، التي أعلنت عنها حكومة إيطاليا رسمياً في نهاية عام 2023<sup>(48)</sup>. وهي تهدف إلى تعزيز المبادرات التعاونية بين إيطاليا والدول الأفريقية، بهدف طويل الأجل هو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والدائمة في أفريقيا، ومن ثم معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية.

65- وعلى الرغم من أن الخطة ليست متاحة للاطلاع العام بالكامل، فبناء على ما نشرته الحكومة، تسعى الخطة إلى إعادة تعريف الشراكة مع الدول الأفريقية، مع التركيز على شراكات الطاقة، بما في ذلك في مجال الطاقة المتجددة، والتعاون الإنمائي، والتجارة والاستثمار، والتعليم، والتعليم العالي والتدريب المهني، ودعم ريادة الأعمال في أوساط الشباب والنساء، وتعزيز فرص العمل، وكل ذلك بهدف منع ومكافحة الهجرة غير النظامية وضمان الإدارة الفعالة لتدفقات الهجرة النظامية.

## سادساً - مسائل للتفكير فيها

66- يمكن منع تهريب المهاجرين أو على الأقل التخفيف من حدته من خلال توفير قنوات للهجرة النظامية، إلى جانب تدابير للتصدي للفساد والتكاليف المرتفعة التي تمنع الناس من الحصول على وثائق السفر والهوية. وليس من شأن إغلاق الحدود سوى دفع المهاجرين نحو المهزّين. والتركيز على تأمين الحدود وحده لا يوقف تهريب المهاجرين؛ إذ يجب أن يكون مصحوباً بتدابير لمعالجة مسائل التنمية التي تدفع المهاجرين إلى الخروج من بلدانهم في المقام الأول. ومن شأن النهج القائمة على رؤية طويلة الأجل، التي تعالج الحالات التي تضطر الناس إلى المغادرة، مثل مسائل الفقر والنزاع والمناخ، مع زيادة سبل الوصول إلى الهجرة النظامية، أن تساعد في معالجة تهريب المهاجرين على نحو أكثر فعالية مقارنة بالنهج السائد القائم على علاج الأعراض. وتتطلب التدابير الفعالة الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين مشاركة المجتمعات المحلية التي قد تتأثر سلباً بعيشها وحقوقها بتنفيذ تلك التدابير.

67- ومن أجل مكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة بفعالية وتعطيل اقتصاداتها غير المشروعة، من المهم اعتماد تدابير سياساتية شاملة لا تقتصر على إنفاذ القانون والتدابير القمعية، بل تشمل أيضاً مجموعة واسعة من المبادرات لبناء قدرة المجتمع على الصمود. وينبغي أن تشمل تلك الأنشطة نهجاً شاملاً تركز على الضحايا وتمتثل لحقوق الإنسان وتراعي الفوارق بين الجنسين<sup>(49)</sup>.

(47) شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. "مذكرة توجيهية: السبل النظامية لدخول وإقامة المهاجرين الموجودين في أوضاع هشّة" (2021).

(48) Daniele Fattibene and Stefano Manservigi, "The Mattei Plan for Africa: a turning point for Italy's development cooperation policy?", Istituto Affari Internazionali Commentary, No. 24/10 (Rome, 2024).

(49) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مجموعة أدوات استراتيجية في مجال التصدي للجريمة المنظمة لوضع استراتيجيات كبيرة الأثر (فيينا، 2021).